اشكالية انتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية

مقاربة سوسيولوجية

أ.بوساحة نجاة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Résumé

La production scientifique est considérée comme l'une des fonctions de l'université ; elle est l'outil efficace pour réaliser un développement scientifique ; sociale ; technologique voire même économique ; cette production est donc devenue un des critères ou des facteurs de développement d'un pays.

Aujourd'hui ; l'attention est beaucoup plus centrée sur ce domaine vitale ; en effet un budget est sous la disposition de cette recherche ainsi la création des laboratoires dont les membres (les chercheurs) réaliseront leurs projet de recherche.

La question qui se pose : que peut_ on dire sur la production scientifique dans l'université algérienne ? Quels sont les obstacles qui peuvent s'opère à la recherche scientifique ?

المقدمة

أصبحت القدرة على التنافس والنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية متوقفة على اضفاء الطابع العلمي والتقني على عمليات الإنتاج والتسيير والخدمات وهدا ماسيجعل من عملية امتلاك الموارد الطبيعية تقل أمام عوامل أخرى ذات أهمية كبرى بالنسبة للانتاج وتتجلى هده العوامل في تفعيل دور العلوم الطبيعية والتقنية والانسانية فيها ومما لاريب فيه أن الجامعة كانت ومازالت تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة سواء تعلق الأمر بتكوين الإطارات لتوظيف المعرفة التي يحتاجها المجتمع والضرورية لاحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي أو بتشكيل خطط التنمية الشاملة كونها الآداة الأساسية لها.وضمن هدا المسعى يتحدد طموح الجامعة الجزائرية إذ تجد نفسها مكلفة بمهمة ريادية متمثلة في آداء دور محوري في المشروع التنموي للمجتمع ودفع ديناميكية التنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية ودلك من خلال رسم استراتيجية واضحة يتم فيها اخد بعين الاعتبار عدة متغيرات منها: وضع معايير منهجية أكثر دقة لقبول مشاريع المنتوجات المعرفية ،الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية والبحث عن مصادر أخرى لتمويل البحث، رفع منحة البحث لتتناسب مع ما يبدله الباحثين من مجهودات في انجاز مشاريع ابحاثهم المعرفية.

ادن تبدو التحديات التي تريد الجامعة الجزائرية رفعها في ميدان المعرفة العلمية " البحث العلمي" كبيرة تملي عليها دورا يتجاوز المهام التقليدية المألوفة خاصة في ظل عولمة واضحة المعالم تقوم أولا وقبل كل شيءعلى استخدام العلم والتكنولوجيا كقوة تكتسح بها جميع الميادين واشكالية الموضوع تطرح جانب المنتوج المعرفي والمتجسد في البحث العلمي من حيث مدى اهتمام الجامعة بهدا القطاع والمشكلات التي تعترض مهام هدا الأخير.

وفي هدا الصدد يجدر الوقوف في هدا الاطار على حالة ووضعية الجامعة الجزائرية من حيث تاريخية نشأتها وأهم المؤثرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تطورها.

I مراحل تطور الجامعة الجزائرية :

عرفت الجامعة الجزائرية مسيرة متميزة بدءا من نيل البلاد إستقلالها إلى الوقت الحالي، وكانت تتخللها في كل مرحلة من مراحل التغيير جملة من الإصلاحات

الأديولوجية تحاول فيها ربط أهدافها بإحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، ويمكن الإشارة إلى هذه المراحل على النحو التالي :

1- النشأة :

أرست معالم الجامعة، في الجزائر في عهد الإستعمار الفرنسي مع إنشاء المدرسة الأولى للطب (سنة 1832)، والتي إكتملت مع تأسيس الأربع مدارس العليا (الطب، الأدب، الحقوق، العلوم) عام 1909، وأنشئت هذه المدارس العليا مبدئيا لتلبية الإحتياجات الإستعمارية، و إحتياجات العملاء الذين كانوا يتوسطون بين الإستعمار والأهالي. **(Djamel Guerid, 1998, p,p7-8**

إذا تبدو وضعية الجامعة في هذه المرحلة غير واضحة المعالم، إذ أنها لم تكن جزائرية الأصل كونها خاضعة من حيث التكوين والتسيير، والتنظيم إلى السلطة الفرنسية التي تخطط اهدافها الإستراتيجية، بهدف تلبية الإحتياجات الإستعمارية، ولكن بعد الإستقلال تغيرت النظرة للجامعة وهذا ما سيتضح فيما بعد.

2- الجامعة بعد الإستقلال

ولعل أهم ما تميزت به الجامعة في هذه المرحلة هي التبعية الفكرية، والإديولوجية فقد بقيت هذه الأخيرة فرنسية الطابع من حيث (البرامج، التعليمية، طاقم الأساتذة ونظام الإمتحانات والشهادات)، واعتبرت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية فقد كانت إنشغالاتها مرتكزة على :

أولا : إسترجاع مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات السياسية، والإقتصادية ومحاولة مواجهة التركة الإستعمارية بكل ثقلها وصعوباتها.

ثانيا : إدخال الجامعة في مشروع المخطط الثلاثي الأول للتنمية (1967-1970) وقد شهدت هذه المرحلة تطورا محسوسا في أعداد الطلبة الذين قدر مجموعهم بـ (10,756 آلاف) طالب، وطالبة.

وأثر هذا التطور في أعداد الطلبة وربطها بعملية التنمية مشاكل مختلفة سواء على مستوى هياكل الإستقبال الجامعية، أو على مستوى التنظيم الهيكلي، فأصبحت الجامعة هنا غير قادرة على تلبية حاجات المجتمع الإقتصادية، والإجتماعية، لذلك تطلب الأمر إيجاد حلول متعجلة حيث تنازلت وزارة الدفاع عن بعض ثكناتها العسكرية

في وهران والتي تحولت إلى جامعة وهران، كما تنازلت وزارة الصناعة عن معاهد التعدين في عنابة والتي أصبحت جامعة عنابة ... إلخ "**المرجع السابق، صفحة 152**".

ولكن عملية الإصلاح هذه، وضعت أمام الجامعة الجزائرية الموروثة إتجاهين مثلثهما النخب المثقفة، والتي دافعت عن مشروعين ثقافيين متباينين، وذلك حول المسار الذي ستسلكه الجامعة مستقبلا.

الاتجاه المعصرن : (Moderniste)

والذي يدعو مناصروه إلى ضرورة الإستمرار في التعليم الجامعي على خطى الجامعة الفرنسية، كشرط للحفاظ على مستوى علمي، وفكري أرقى واعلى، وقد دعم هذا النموذج في مؤتمر إيفيان دعما تاما.

الاتجاه العربي الإسلامي :

والذي يرى أصحابه وجوب قطع الصلة نهائيا مع الإستعمار، وبدء مرحلة ثقافية جديدة عن طريق التعاون مع مصر للإستفادة من الأساتذة العرب. ولقد إتجه هذا التيار إلى تحمل مسؤولية بعث القيم العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري. **Djamel Guerid, Opcit, p10.**

ومهما إختلفت الإتجاهات المعارضة، والمؤيدة لمستقبل الجامعة الجزائرية، فقد أبرزت هذه المرحلة بداية بناء معالم جامعة جزائرية تحاول الإستقلال تدريجيا عن المخلفات الإستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول تسطير خطط تنموية واضحة يكون للجامعة دور ديناميكي في تفعيلها، لذلك فقد تطلب الأمر إنتظار المرحلة التالية، والتي عرفت بمرحلة الإصلاحات.

مرحلة (1970-1974) :

ماميز هذه المرحلة هو ظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، وتعديلات على مراحل الدراسة الجامعية : 1- مرحلة الليسانس، 2- مرحلة الماجستير، 3- مرحلة الدكتوراه، العلوم.**بوفلجة غيات ،1992، ص 69.**

لقد عبرت هذه المرحلة تعبيرا واضحا عن إرساء معالم جامعة جزائرية بعيدة عن السيطرة الفرنسية، لأن الإشكال القائم في الجزائر بعد الإستقلال، هو صعوبة التخلص من الموروث الإستعماري.

فحسب محمد الصديق بن يحي :« فإنها (الجامعة) فرنسية شكلا وروحا ومحتوى من ناحية التوجيه، ومن ناحية نوعية الإطارات، لذلك وجب الإصلاح بإحداث ثورة داخل الجامعة لتندمج مع المجتمع الجزائري أولا، ومع أهداف الثورة ثانيا، وذلك من خلال :

- تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات التي تحتاجها البلاد في مرحلة البناء بتكاليف أقل
- أن يكون المتكون مناسبا كيفيا لما تحتاجه البلاد، إطارا مسلما مندمجا مع مجتمعه» **الطاهر إبراهيمي ،2003، ص 156**

إضافة إلى ذلك فقد إرتبطت هذه المرحلة ببداية تنفيذ المخططات، ومنها المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، فالإصلاح الذي شهدته الجامعة سنة 1970، يقترح إعادة إنتاج جامعة تواكب التطور العلمي، والمجتمع المعاصر، ويرمي إلى تشييد جامعة جزائرية تعبر عن وحدة الأمة، والقيام بإصلاح اللغة، والثقافة من أجل ضمان التنمية الإقتصادية، والإجتماعية للبلاد، إضافة إلى أن هذا الإصلاح يرتكز على صياغة برامج جديدة من حيث : التنظيم البيداغوجي، والمفاهيم، ومن حيث طرق التدريس.. **M. Ghalamallah, 1983, p47.** -

إن عملية الإصلاح وإن كانت قد أخذت خطوتها الأولى في هذه المرحلة، فهي تعبر عن محاولة لربط طموحات، وأهداف الجامعة بالإحتياجات التنموية للواقع الإجتماعي الجزائري لذلك لم يتوقف الإصلاح عند هذه النقطة بل تلتها المرحلة الرابعة، والتي تميزت بأنها أكثر طموحا، وأكثر إرتباطا بمستويات التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

3- مرحلة وضع الجامعة في مشروع التنمية :

إرتبطت هذه المرحلة بظهور السياسة الإشتراكية، وبحركة التغير الإجتماعي، ٱلإقتصادي الشامل كحركة التأمين للثروات الوطنية، وتوزيع العقار الفلاحي على عمال الأرض، وتنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الأمر الذي دفع بالجامعة لتجنيد كواردها، والإرتباط أكثر بالمجتمع، وقضاياه المصيرية، وهو ما ذهب إليه سلاطنية بالقاسم من أن : «الجامعة الجزائرية لم تنفصل من المجتمع، وقضاياه المصيرية، فقد ظهرت تياران أساسيان، واحد يستمد تصوراته من الغرب، بحجة أن ذلك

هوالسبيل إلى التقدم، وثان ينطلق من الواقع الوطني، القومي متسلحا بمزيج من الموروث القومي والإسلامي» **بوفلجة غيات : مرجع سابق، صفحة 65**

ومن الملفت للإنتباه القول أن كلا التيران حاولا التغلغل بسرعة في الجامعة، فالتيار الأول "التقدمي"، حاول رفع شعار التخطيط للتنمية، وهذا التخطيط لا ينجح إلا بإصلاح الجامعة، بينما اكد التيار العربي الإسلامي على ضرورة إعادة الإعتبار لتشييد الشخصية الوطنية، فكلا التيران قدما مشروعا ثقافيا، وإجتماعيا متكاملا يعبر عن رؤيته لعلاقة الجامعة بالمحيط.

أن الجامعة في هذه الفترة، أصبحت الشغل الشاغل للمخططين والمعتمين بالتنمية كونها افداة الحقيقية لتحقيقها، فإصحاب التيار التقدمي يرون في الجامعة أنها تمثل وظيفة إقتصادية، أما بالنسبة للتيار العربي الإسلامي فهو يرى أن الجامعة يجب أن تؤدي وظيفة ثقافية. ولكن الواقع يبين أن عملية إصلاح الجامعة لا يمكن أن يتحقق بإجماع مركبات النخب المثقفة حول مشروع موحد للمدرسة والجامعة، وذلك نظرا لوجود تناقضات مختلفة. ومن هنا فقد إتجه كل تيار نحو تحقيق مشروعه، وتجسيد نظامه التربوي فسعى التيار العربي –الإسلامي إلى خلق مؤسسات تعليم ثانوي، ومعاهد التعليم الأصلي ببكالوريا شكلية بدءا بالتاريخ، وخلق مؤسسات التعليم العالي للعلوم الدينية. أما الإتجاه التقدمي فقد كان أوفر حظا حيث نجح في وضع مشروعه الخاص، والمتمثل في إنشاء معاهد التكنولوجيا، ثم إصلاح الجامعة، وبعدها إنشاء المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات.**Djamel Guerid, Opcit, p10**

وتعتبر مرحلة تطبيق الخريطة الجامعية سنة 1984، أول منعرج في تاريخ الجامعة الجزائرية، وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الإقتصاد الوطني.

ولقد كان للشعارات التي أعلنتها الحكومة الجزائرية حول دمقرطة التعليم، والجزأرة، والتغريب تأثير واضح على مستوى تنظيم الجامعة.

فبالديموقراطية :

ترمي الجامعة إلى السماح لأفراد الطبقة الشعبية بالتعلم من أجل تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات لتساهم في عملية التنمية.**M. Ghamallah , Opcit, p47** -

وبالجزأرة :

تسعى الجامعة الجزائرية إلى تحرير البلاد من التبعية الثقافية، والتكنولوجية وجزأرة نظام التعليم الجامعي، وخططه، ومناهجه، إضافة إلى جزأرة الإطارات بصورة مستمرة غايتها إعتماد البلاد على أبنائها.

وإختيار أهداف التعليم الجامعي،وقيمه، ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر.

أما بالتعريب : فكانت غايتها (الجامعة)، تحقيق إحدى مقومات الشخصية الوطنية، ومعنى ذلك إستعادة اللغة العربية لمكانتها التاريخية، والطبيعية في التعليم الجامعي.

أما بالإتجاه العلمي والتقني : فإنها تسعى إلى محاولة التركيز على التعليم التكنولوجي، والتوسع فيه، وتشجيع الدارسين على الإلتحاق بمدارسه، ومعاهده العليا، والمزج بين الدراسة النظرية، والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة، والزراعة، والطب، وغيرها.**تركي رابح ،1990 ، ص،ص (159-160).**

ومنذ هذه المرحلة بدأت الجامعة الجزائرية تشهد نموا معتبرا، وتغييرا تدريجيا على مستوى الهياكل، أو التنظيم، أو من حيث طريقة التسيير، ومن بين العناصر التي تشهد على هذا التطور، نذكر.

– توسع الشبكة الجامعية (56 مؤسسة موزعة على 38 ولاية)، وفي هذا السياق تشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن هناك حوالي 750,000 طالب تحويهم الجامعة بينما يفوق عدد المتخرجين الحائزين على الشهادات النهائية (700,000 إطار). **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2004، ص 2** وهذا إن دل على شيء فإنها يدل على إهتمام الدولة بتطوير قطاع التعليم العالي ومحاولة ربطه بإحتياجات المجتمع، حيث أشار رئيس الدولة في إفتتاحه للموسم الجامعي (2001-2002) إلى أنه : "يجب على الجامعة أن تنصت إلى متطلبات المجتمع، وتولي أهمية خاصة للمؤسسات الإقتصادية". **صالح فيلالي ، 2004، ص 82** ويوضح الجدول التالي: **رقم (06) مجموع أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي من سنة (1997 إلى 2000)،**

لشعب العلوم التطبيقية، التكنولوجيا، العلوم الطبية، علوم الطبيعة، الأرض، العلوم الإجتماعية والإنسانية، الآداب واللغات.

السنوات	1998/1997	1999/1998	2000/1999
المجموع	339,518	372,647	407,995

*Office national des statistiques , p125

ومن هنا نلاحظ أن نسبة المسجلين في التعليم العالي في الشعب الخاصة بـ : العلوم الدقيقة، العلوم التطبيقية، التكنولوجيا، العلوم الطبية، علوم الطبيعة، الأرض، العلوم الإجتماعية والإنسانية، الآداب واللغات، قد إرتفع في السنوات الأخيرة ووصل إلى 407,995، وذلك قيمنا بين سنتي (2000/1999) وهذا راجع إلى : إستفادة أغلبية شرائح المجتمع من التعليم العالي، نتيجة تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم إضافة إلى :

وعي الدولة بأهمية الدور الذي تلعبه الجامعات في عملية التنمية.

كما شهدت الجامعة أيضا إرتفاع عدد الطلبة المسجلين في إطار الدراسات ما بعد التدرج والجدول التالي:**رقم (07) يوضح إرتفاع عدد المسجلين في إطار الدراسات مابعد التدرج في السنوات ما بين (1998/1997) إلى (2000/1999) : IBID * p126**

السنوات / التخصصات	1998/1997	1999/1998	2000/1999
العلوم الدقيقة	2,142	2,172	2,5777
العلوم التكنولوجية	5,235	5,447	5,631
علوم البيطرة	3,236	3,719	3,383
علوم الطبيعة والأرض	1,218	1,199	1,457
العلوم الإنسانية والإجتماعية	5,408	5,191	5,280
علوم الآداب واللغات	887	1,497	2,063
المجموع	**18,126**	**19,225**	**20,846**

تشير هذه المعطيات الإحصائية إلى حقيقة مفادها تزايد الطلب المحسوس على خدمات، التعليم الجامعي بصورة عامة، والتعليم في مرحلة ما بعد التدرج بصورة خاصة، وهكذا تشكل الجامعة نقطة إستقطاب علمي لا نظير له، بالمقارنة مع مؤسسات المجتمع الأخرى. وعليه فإن حسن تدبير عملية التسيير وربطها بعمليات التنمية بمختلف صورها

يجعل من الجامعة حلقة الوصل التي لا يمكن الاستغناء عنها في إطار عملية تنموية مستدامة بحكم تطور المعطيات العلمية والتكنولوجية في الألفية الأخيرة.

وبالموازاة فقد عرف عدد الأستاذة الجامعيين بمختلف الدرجات العلمية إرتفاعا محسوسا في النسبة، خلال السنوات الأخيرة.

والجدول التالي رقم (08) يوضح عدد الأساتذة الجامعيين ما بين (1998 إلى 2003).

السنوات / الدرجات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بروفسور	891	992	1044	1111	1270	1408
أستاذ محاضر	1555	1662	1739	1836	1910	2034
أستاذ مساعد مكلف بالدروس	6418	6633	7308	7949	8394	9077
أستاذ مساعد	5928	6120	5972	6941	8691	
مساعد	2319	2160	1905	1640	1312	1129
المجموع	**17111**	**17567**	**17968**	**19477**	**21577**	**23205**

***Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ,2004, p6.**

هكذا تشكل الجامعة رهانا إجتماعيا، وإقتصاديا بالغ الأهمية يستدعي إهتمام الدولة والمجتمع، في الوقت ذاته بغرض معالجة الإختلالات المرحلية التي تصيبها بفعل سيرورة، التغير الإجتماعي التي تطبع المجتمع الجزائري في هذه الحقبة نتيجة كما سبقت الإشارة إليه التطورات العالمية على مختلف الأصعدة.

فإذا كانت الجامعة الجزائرية قد لعبت دورا فعالا في مرحلة ما من مراحل التحول لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، إلا أنها وفي الوقت الراهن ومع تراكم الإختلالات التي شهدتها على مرور الأعوام، فهي تبدو وكأنها عاجزة على الإستجابة بفاعلية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور السريع الذي لا سابق له في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، وعولمة الإقتصاد، والاتصال، وأخيرا قطاع التعليم العالي أو (المعلوماتية)، وبعد أكثر من ثلاثين سنة من إصلاح 1971، أصبح من الضروري طرح مقارنة جديدة تستهدف تصحيح الإختلالات الهيكلية التي أصابت الجامعة والتعليم الجامعي، حتى يتجه النظام التكويني إلى الإنشغالات ذات الأولوية في المجتمع.

ونتيجة التغيرات على المستوى الوطني، القومي، والدولي، وحتى يتاح للجامعة القيام بدورها في عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة، التي خاضتها بلادنا، بات من الضروري حينئذ إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للجامعة، وتتمثل مرحلته الأولى في :

- وضع هيكلة جديدة للتسيير الإداري، البيداغوجي، والعلمي، ولا ينبغي فهم هذا الإصلاح على أنه تقليد بحث وجب فعله بل أنه ضرورة ملحة في عالم إتسم في المجال الإقتصادي بتطبيق قواعد، لسوق لا يرحم.
- وفي المجال العلمي والتكنولوجي، فقد تميز الوضع بإنفجار للمعلومات وحتى يتحقق ذلك لابد من مراعاة الشروط التالية :

1- خلق تلاؤم بين المتطلبات الشرعية لديمقرطية الإلتحاق بالتعليم العالي، وضرورة تكوين نوعي.

2- إعطاء المعنى الحقيقي لمفهومي الآداء والتنافس.

3- ترسيخ قواعد الإستقلالية الحقيقية للمؤسسات، وفق قواعد التسيير الراشد.

4- السماح للجامعة الجزائرية بأن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي، من جديد كما كانت عليه على المستوى الجهوي والدولي.

5- المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد.**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي، مرجع سابق، صفحة 2-3**

إن عملية القيام بإصلاح شامل للجامعة، ولنظام التعليم العالي، هي ضرورة إقتضتها الظروف الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية للجزائر، فالجامعة لم تعد كبرج عاج، بل أصبحت كنظام مفتوح يسمح لها بالإتصال مع المحيط الخارجي، وهذا ما صرح به المجلس الأعلى للتربية حينما : «إعتبر الجامعة، ومؤسسات التعليم العالي هي المكان الأمثل لتكوين النخبة، وهي مكلفة بمهمة ريادية في دفع ديناميكية التنمية العلمية، والتقنية والإجتماعية، والإقتصادية، وفي صدارة تلك المهام إنتاج المعرفة، ونقلها المنهجي، والتكيف المستمر لخريجيها وفق تغيرات عالم الشغل، وهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل، والاتصال، ولا يمكنها أن تتطور في عصر العولمة بصفة منعزلة». **رئاسة الجمهورية ،1999، ص 02.**

ورغم أن الجامعة الجزائرية سجلت إنجازات لا يستهان بها، من خلال مراحل تاريخية، أين حققت، أو حاولت تحقيق مواقف إصلاحية حينا، وتنظيمية حينا آخر، إلا أنها عرفت خلال توسعها وإنتشارها نقائص عديدة، ومشاكل متنوعة. إضافة إلى أن

الجامعة الجزائرية الحديثة في ظل العولمة تجد نفسها في تحدي واضح لإثبات دورها العلمي، والبيداغوجي لتتجاوز مهامها التقليدية، لأنها ملزمة لتنظيم البيت الداخلي، والإنفتاح أكثر على قضايا المجتمع، وقضايا العالم للتمكن أكثر من معرفة منجزاته العالم، وتمكين المجتمع من الإستفادة من إبتكارات العالم في مختلف المجالات العلمية، لذلك وجب أن لا تكون الجامعة كمستهلك للمعرفة بل كمنتج لها، مع الأخذ بعين الإعتبار إصلاح البرامج التعليمية وتنظيم المشاريع البحثية، لتصبح أكثر إستجابة لحاجات الصناعة، والتنمية الشاملة، فحسب رأي جمال فروجي : «فإن مساهمة الجامعة في التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، تتوقف علىنوعية الموارد البشرية المكونة، وينبغي أن تستجيب فعالية البرامج المدرسية لجملة من المقاييس هي :

- تكوين مساير للإبداعات المستجدة، وملبي لحاجيات المجتمع.
- تكوين فعال يسمح للطلبة بإكتساب الكفاءات، والوسائل الضرورية لإدماجهم في سوق العلم مع مراعاة تنوع المواهب، والسماح للأشخاص بالتطور، والتحسن في حياتهم المهنية». **الطاهر إبراهيمي : مرجع سابق، صفحة 162**

تطور البحث العلمي في الجزائر

اكتسب البحث العلمي في الجزائر أهمية كبرى كونه يشكل أبرز مباحث التقدم العلمي ومظاهر الرقي الحضاري والثقافي والاجتماعي وأداة فاعلة في خطط التنمية وقد اقترن تطوره بالتحولات البنوية التي عرفتها الجامعة الجزائرية فالاصلاحات التي كانت تحدث في كل مرحلة على النظام الجامعي كان البحث العلمي نصيب وافر منها ويمكن تحليل واقع البحث العلمي في الجزائر بحسب التطور الذي عرفه هذا الأخير فيما يلي:

المرحلة الأولى:

كانت صورة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية غير واضح المعالم كونه عمل علمي يقوم به أبناء الأوروبيون أو بالأحرى (الباحثون الاروبيون) وبهدف تلبية الاحتياجات الاستعمارية ويدخل في سياق اديولوجية الهيمنة الاستعمارية الفرنسية وغداة الاستقلال لم تتوفر لدى الجزائر ميادين للبحث، كما أن القائمين عل البحوث كانوا قليلون. وبقي النظام القديم سار المفعول على الرغم من استبدال أسماء بعض الشهادات اسم (دبلوم الدراسات العليا DES)باسم (دبلوم الدراسات المعمقةDEA) وقد اتضح فيما بعد عمق هذا النظام الذي هو نسخة من النظام التقليدي الفرنسي ويستهدف تكوين النخبة في قمة الهرم التعليمي وفي ذلك النظام كان الطلاب يفتقدون التوجيه نحو محاور

البحث التي تعكس انشغالات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولايجدون في كثير من الأحيان حلولا لصعوبات الإشراف العلمي والتربوي ناهيك عن انعدام التقاليد الخاصة بالبحث الجماعي ونقص الأدوات الضرورية للعمل مثل :الوثائق العلمية، والمخابر والتجهيزات اللازمة والمحيط الاداري المشجع.**(محمد العربي ولد خليفة،1989،ص 225)**.

لذلك كان من الضروري انشاء هيئات بحثية تعمل على التكفل بالبحث العلمي واحتياجاته فتم اذن انشاء المجلس الوطني للبحث العلمي كأول مجلس يهتم بالبحث العلمي.

المجلس الوطني للبحث العلمي:

تكون سنة 1973 وتركزت مهمته في شكلين:

1. هيئة تجمع بين الباحثين الجامعيين في كل الاختصاصات والقطاعات التي يعينها البحث العلمي في مجالات :الصناعة،الزراعة،الطاقة،البيئة ،التربية، النقل،الصحة، الاقتصاد،البناء،.....إلخ.
2. تحديد الخطوط العريضة لسياسة البحث العلمي على المستوى الوطني ووضع التوجيهات العامة،وضبط القطاعات ذات الأولوية.

غير أن المجلس الوطني للبحث باعتباره هيئة استشارية للتوجيه فغنه لم يتمكن من أداء وظيفته ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن اختصارها في:

1. خضع هذا المجلس لتمثيل غير واضح الأدوار فبالاضافة إلى الباحثين الجامعيين هناك مدراء الوزراء والحزب والمنظمات الجماهيرية ولهذا النمط من التمثيل فعالية محدودة فهو يجمع بين هيئات تختلف في اهتماماتها ووظائفها بينما كان من المفروض أن يكون المجلس الوطني للبحث هيئة عملية سياسية استشارية.
2. لم يتمكن المجلس الوطني للبحث من مواصلة نشاطاته خارج الدورات العادية مما يؤكد ضعف بين المؤسسة الجامعية وهياكل البحث وقطاعات الانتاج.
3. انعدام جهاز التنسيق والتنشيط **(المرجع السابق،ص254)**

المرحلة الثانية:

المنظمة الوطنية للبحث العلمي:

تأسست سنة 1974 واعتبرت الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للبحث العلمي لتحقيق برامج البحث التطبيقي ومن بين المنجزات التي حققتها المنظمة الوطنية للبحث والتي لها صلة بالجامعة:

- المساعدة على التكوين العالي في مجالات التخصص
- تنشيط البحث بتكوين الندوات العلمية
- تنظيم التربصات المتصلة بالبحث في المخابر الأجنبية لفترات متوسطة أقصيرة المدى
- . تمويل المنشورات العلمية **(المرجع السابق،ص260)**

المرحلة الثالثة:

انشاء مراكز البحوث العلمية:

وذلك بغرض توطيد العلاقة بين الجامعة والمحيط ومن هذه المراكز:

مركز البحث في الفلاحة والمصادر الطبيعية

مركز البحث في الدراسات العمرانية

مركز البحث في العلوم الاجتماعية(المرجع السابق،ص 259)

المرحلة الرابعة:

جاءت في 1982 وجاءت مع تبني الجزائر سياسة جديدة تطمح إلى تحقيق اهداف أكثر نفعية عن طريق خطط أكثر عقلانية والاهتمام بالمجال التكنولوجي وتنمية القطاع البحثي في ميدان الطاقة النووية والطاقة المتجددة تم انشاء محافظة الطاقة الجديدة(S/KRIM ,1996,P28)

المرحلة الخامسة:

وفي سنة 1986 تم انشاء مركز بحثي يقوم بتجميع مهام المحافظات السابقة الذكر والتي اوكلت إليها مهمات:

1. مهمة وظيفية:انطلاقا من تنمية طاقات جديدة
2. مهمة علائقية (أفقية): تنسيق البحث مابين مختلف القطاعات.

وفي عام 1990 لم تستطع المحافظة السامية للبحث أن تحقق كل الأهداف التي سطرتها بالنظر إلى التوسع الذي عرفته الجامعة خاصة مع الدور الجديد الذي يجب أن تلعبه هذه الأخيرة في عالم جديد (اقتصاد السوق والديمقراطية) **(IBID :P30)** لذلك كان لتحويل المحافظة السامية للبحث إلى الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة مغزى خاص فقد أوكلت مهمتها سنة 1992 إلى وزارة التعليم العالي في شكل أمانة الدولة أين تم انشاء جهازين مهمين وهما:. المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني . لجنة قطاعية لترقية وتقدير البحث العلمي **(IBID :P31)**

ومن الاجراءات المتخذة لبلوغ الأهداف المحددة لقانون البرامج اصدار عدة مواد وقوانين ومراسيم تنفيدية تدور جلها حول الاهتمام أكثر بالبحث العلمي وربطه بميادين التكنولوجيا وانشاء وحدات بحث قطاعية وتزويد الجامعات بمخابربحث ولقد سمحت هذه العوامل بانشاء

(48) مؤسسة بحث تابعة للقطاعات الاقتصادية

(52) مؤسسة بحث تابعة لقطاع التعليم والتكوين العالي

(457) مخبر بحث تابع لقطاع التعليم العالي **(قويدري محمد،2004ص 171)**

معوقات انتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية

لقد دخل المجتمع الجزائري بصورة عامة في مشاحنات سوسيو اقتصادية أقحمته في أنماط انتاج مختلفة خاصة منها ماجسدتها الاقتصاديات الرأسمالية ، وبالتالي لم يعد للجامعة الجزائرية باعتبارها ميزة أساسية هامة في النظام الاجتماعي أن تكون لديها الوقت الكافي لابتكار مناهج معرفية فبقيت هنالك فجوة معرفية كبيرة بينها وبين دول العالم النامي.

وبالرغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في ميدان البحث العلمي إلا أنه لايزال يعاني قصورا واضحا في تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية اضافة إلى الانجازات المحتشمة في هذا الميدان مقارنة بانجازات الدول الأخرى.

وهكدا أضحت وضعية انتاج المعرفة من البحوث العلمية في ميدان التعليم العالي هزيلة مقارنة بانجازات الدول المتطورة في الوقت الدي تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة لاتتعامل في اطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة. علي سموك2004،ص 267

وعموما حاولت الجامعة وضع البحث العلمي ضمن استراتيجية خاصة هده الأخيرة تغيرت بتغير الحقل الاجتماعي المحيط.

ومن أهم المعوقات التي تحول دون السير الحسن لمسار انتاج المعرفة في الجامعى الجزائرية:

1- عدم وجود عدم وجود نظام مالي واضح خاص بالحث العلمي الجامعي "فمنحة البحث لاتتناسب مع مايبدله الباحثين من مجهودات كما أن الأموال المخصصة للبحث تصرف أحيانا كثيرة بطرق غير عقلانية وبدون رقابة مالية صارمة"(**صالح فيلالي،مرجع سابق،ص 80**)

2. عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام بها اداريا

3 . ان طبيعة الدراسات والبحوث على قلتها لاتنعكس مباشرة على مسار التنمية

4- انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي (علي سموك مرجع سابق،ص،ص267.268).

5- افتقاد البحث العلمي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم بالرغم المجهودات المبذولة خاصة في السنوات الخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتب للبحث العلمي، لذلك بقيت مجهودات الباحثين يطغى عليها طابع الفردية في اختيارالمواضيع التي لا تخدم في النهاية الأهداف المشتركة العامة (صالح فيلالي،مرجع سابق،ص80).

لدلك يجب أن تكون هنالك:

. ضرورة لوعي المسؤولين بأهمية البحث العلمي أو الانتاج المعرفي بالنسبة للتنمية.

- الاهتمام أكثر بجانب نشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علميا وبيداغوجيا.

- الاهتمام أكثر بتشجيع وتحفيز البحث العلمي من طرف الهيئات المسؤولة على هذا القطاع الحيوي.

الخاتمة

لقد حظي البحث العلمي في الجزائر خطوة معتبرة من خلال مراحل تطورية إذ أصبح رهانا اجتماعي تم اقحامه وربطه بخطط التنمية إلا أن جملة المعوقات المادية والاديولوجية جعلت محاولات الدولة في ربط الجامعة والبحث العلمي بالمحيط فشلت نسبيا إلا أن الطاقة البشرية التي افرزتها الجامعة من خلال عمليات التكوين في مجالات اختصاص عديدة يمكنها أن تساعد على تطوير عمليات البحث المرتبط بانشغالات المجتمع ومتطلباته وهي تتطلب قليلا من التأطير ،التوجيه،والعناية بما يخدم مجالات التنمية المتعددة الأوجه خاصة مع التحولات الدولية الراهنة بما يضمن لهذه الأمة موقعا محترما بين الأمم المتحضرة.

الكتب

بوفلجة غيات : **التربية والتكوين في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992

مراد بن اشنهو، ترجمة بامية عائدة أديب : نحو الجامعة الجامعية الجزائرية (تأملات حول مخطط جامعي). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

فضيل دليو وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية. منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، فيفري 2001

محمد العربي ولد خليفة : المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، (مساهمة في تحليل وتقييم نظام والتربية التكوين والبحث العلمي). ديوان المطبوعات الجامعية، 1989 الجزائر،

تركي رابح : أصول التربية والتعليم (لطلبة الجامعات والمفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية). ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990

المجلات

الطاهر إبراهيمي : الجامعة ورهانات عصر العولمة. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة باتنة، جوان 2003

صالح فيلالي : ملاحظات عامة حول سياسة : (ديموقراطية التعليم، البحث العلمي، والجزأرة)، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد5، جامعة منتوري، قسنطينة جانفي 2004

المنشورات والوثائف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي. جانفي 2004

رئاسة الجمهورية : نحو رؤية جديدة للتعليم العالي، (تقرير أولى). المجلس الأعلى للتربية، نوفمبر 1999.

الملتقيات

علي سموك : إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من أجل مقارنة سوسيو إقتصادية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة، والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،9- 10 مارس 2004

ـ قويدري محمد:واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية 10.9 مارس 2004

المراجع بالأجنبية

s/krim:la recherche scientifique universitaire en particulier passé. Présent et future .acte de la journée d'information,(réalité et perspective de la recherche scientifique en Algérie),organisée sous la haute patronage de monsieur le ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,constantine,avril,1996 .

Djamel Guerid :l'université d'hier et aujourd'hui.8 édition crase, oran, 1998,

M. Ghalamallah : la réforme de l'enseignement supérieure en Algérie. revue El Insan, N° 01,centre de recherche Anthropologie et préhistorique et ethnologique, Alger, 1983

Office national des statistiques : Annuaire statistique de l'algérie. numéro 19 Algérie, édition 2001,algerie

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique : l'encadrement universitaire, (Bilan et perspectives), Mars 2004